

احول الاموم ان مع ولد اولاد بن مطلقا او عدده  
والشخص فرض الاموم ان مع ولد اولاد بن مطلقا او عدده  
من اخوة او اهل بيته طبقا والطلاق قد يقع حقا  
وتلك الباقي عن الزوجين مع ابي العجريت  
ولو كان الاصل كذلك عند ابي يوسف فيما اخذا  
وتلك الكل ما عندها وهلاذي يفتي في عملها  
باب العوصات  
وعاصب من نسب النفس او بالغير او مع غيره وكاروا  
فالاول الذكور من اجما عليه والفرس لم يشرعا  
اصنافه اربعة ترتيبا اولاهم الاقرب ثم الاقرب  
اولها الخبز واليت وهم بنوه ثم مطلقا بنوهم  
والثاني اصله اب تالي ابواب وان عملا بعد  
ثالثها اخوة ابيه الاخوة مفدح من بنوهم ذوالقوة  
لذلك الاخ الشقيق ابي بالارث من ابيه ادي  
ثم بنوهم وان هم نزلوا بالقرب فالقوة في العمل  
فابن اخ للاذ من حيث عملا او من ابن ابن شقيق لا  
وابن الشقيق مع تساوي النسب احق من ابن اخ من الاب  
ورابع الاصناف جرح الجرح لاعماء ثم بعدهم ابناؤهم  
والخام فيهم وبنوهم مشاهرا قد مر في الاخوة قبل فاعلموا  
وهكذا من بعد اعمام الابناء وبعدهم اعمام جداتهم  
العصبة بغيره  
وتلك الانثى من ذوات النصف مع ذكر ساوي لها في النصف  
فهي به

قريبه عصبة بغيره  
فلا يكون ابن اخ مفضلا من مثله او من عكته نسبا  
ولا ابن عم عم العصبة لانها ليست بذات سرهم  
العصبة مع غيره  
والاخذ لا للاموم بنت غدا عصبة مع غيره فيما ثبت  
او مع بنت الابن مطلقا ومع شقيقة اخ من الابا متبع  
لا تماثل الشقيق اعني في حكمه مع بنت ابنت ابن  
العصبة السبية  
وعاصب من بعدهم لاء المعتق المنعم ذوالولاء  
ثم ذكره عصباته على ما مر من تركيتهم ووجلا  
وليس شيء قط للنساء الا الذي باشر من زوجه  
ولا المعتق عند الثاني مع ابنة سدهن الولا فثاني  
قولهم والاول مع قولهم لا شيء معه لاب وقدماء  
كالجد باننا قهرهم ومملك ذارحم ان محرما منك  
سبيل عتق ولد ولاء بملكه كما لو اشراه  
بنتان من بناته الثلاث فالفرس بينهما بالاولاد  
وما بقي بنسبه المملك بين اللتين اشتراه بالولا  
باب الحجب  
والحجب بالشخص وذو اوعان حجب بنقصان وبالحومان  
فالحي بالنقصان من سرهم الي ستم وذو الخبة قد حصل  
زواج وزوجه وبنت ابولهم والاخذ من ابنا صرافهم